مشروع إحياء تراث قسم العلوم السياسية

الأستاذ الدكتور كمال المنوفي[1]

يعد أستاذنا الدكتور **كمال محمود المنوفي–** رحمه الله– أحد رواد حقل النظم السياسية المقارنة بشكل عام، ومجال دراسات الثقافة السياسية بشكل خاص، في مصر والوطن العربي. ولد الدكتور كمال المنوفي عام 1947 بقرية تلوانة مركز الباجور محافظة المنوفية، وتخرج في قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام 1969. حصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية في الكلية نفسها عام 1974 عن رسالته حول النظام السياسي الهندي في عهد نهرو، كما حصل فيها أيضا على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية عام 1978 عن أطروحته الشهيرة: "الثقافة السياسية للفلاحين المصريين مع دراسة ميدانية في قرية مصرية". بالإضافة إلى ذلك، حصل الدكتور كمال المنوفي على ليسانس الحقوق في جامعة القاهرة عام 1991. وعلى صعيد السلك الإداري، تقلد سيادته عددًا من المناصب أهمها عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الفترة من 1999 وحتى 2005. ورحل الأستاذ عن عالمنا في السابع من يناير عام 2014، تاركًا لنا إرثًا أكاديميًا وإنسانيًا زاخرًا، وسيرةً طيبةً في كل مجلس يشرف بذكره.

التراث العلمي للأستاذ الدكتور كمال المنوفي رحمه الله:

إن التراث العلمي الذي تركه لنا أستاذنا الدكتور كمال المنوفي أكبر من أن تسعه بضع صفحات، فقد أثرى المكتبة العربية بكوكبة من المؤلفات الأصيلة، وفي موضوعات وثيقة الصلة بقضايا المجتمع المصري والعربي، سواء كان ذلك في مؤلفاته رحمه الله منفردًا، أو في

[1] **إعداد/ إنجي عاشور، سحر صفا الله، أسامة صالح.**

الرسائل التي أشرف عليها، أو في الكتب التي شارك في تأليفها أو تحريرها حول موضوعات متنوعة في حقل السياسة المقارنة، أو في حقول بينية مع فروع علم السياسة أو مع علومٍ اجتماعيةٍ أُخَر. وقد صدرت بعض هذه المؤلفات تحت مظلة عدد من المراكز البحثية بالكلية، مثل مركز البحوث والدراسات السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد رأى فريق البحث أن الميراث العلمي لأستاذنا الدكتور كمال المنوفي يمكن تقسيمه إلى ثلاث محاور: يتمثل المحور الأول في كتاباته في نظرية النظم السياسية المقارنة، حيث يعتبر كتابه الشهير "أصول النظم السياسية المقارنة" خير ممثل لدراساته في هذا المجال؛ بينما يتمثل المحور الثاني في كتاباته في مناهج البحث الإمبريقية في العلوم السياسية، حيث يمثل كتابه "مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة" أهم إنجازاته في هذا الفرع؛ وأخيرا يأتي المحور الثالث الذي يتمثل في دراساته في مجال الثقافة السياسية وخاصة الريفية، وتعتبر رسالته لنيل درجة الدكتوراه خير معبر عن هذا المحور.

وستقوم الورقة بعرض هذه المحاور الثلاثة من خلال عرض موجز لأهم الأفكار في كل مؤلَف، ثم تقديم ملاحظات نقدية عامة حولها، وتختتم الورقة برؤية عامة حول الأجندة البحثية المستقبلية، والمستقاة من التفاعل مع تلك المحاور، كما تُذيل بقائمة لأهم أعمال أستاذنا الدكتور كمال المنوفي رحمه الله.

أولا– في نظرية النظم السياسية المقارنة:

لقد كان لأستاذنا الدكتور كمال المنوفي رحمه الله خبرة ثرية وموسعة في البحث والتدريس في حقل النظم السياسية المقارنة في كليات متعددة داخل الوطن العربي وخارجه، ولعل أبرز إسهاماته في هذا الصدد هو كتاب "أصول النظم السياسية المقارنة"، والذي عكف عليه رحمه

الله قرابة ستة أعوام، ليقدم للمكتبة العربية مرجعًا وافيًا في أساسيات الحقل، وذلك بمنظور جديد يختلف عن التناول القانوني والدستوري السائد آنذاك.

يقدم الكتاب التطور التاريخي للحقل كتمهيد واجب قبل عرض أهم المقاربات النظرية لدراسته، ثم تحليل معمق لمختلف مكونات النظام السياسي. صدرت الطبعة الأولى من الكتاب عام 1987 في مدينة الكويت عن شركة الرَّبيعان للنشر والتوزيع، وتلتها طبعة ثانية وأخيرة في عام 1997. يقع الكتاب في ثلاثمائة وسبع وخمسين صفحة، تنقسم إلى سبعة فصول، تتكون بدورها من تسعة وعشرين مبحثا.

يُعتَبَرُ **الفصل الأول** مقدمةً للكتاب، ويناقش تعريف حقل السياسة المقارنة، ويعرض لأسس وقواعد عملية المقارنة من الناحية المنهجية، ثم يُعَرِّف النظام السياسي ويرسم حدود العلاقة بينه وبين النظام الاجتماعي، قبل أن يتناول بعض التصنيفات الكلاسيكية للنظم السياسية.

يعرض **الفصل الثاني** لأهم الاقترابات في دراسة النظم السياسية والتي تمثلت أولًا في الاقتراب المؤسسي التقليدي الذي يركز على دراسة المؤسسات الرسمية للنظم كالدستور والبرلمان والسلطة التنفيذية والقضاء والبيروقراطية. يلي ذلك الحديث عن اقترابات الجماعة والنخبة والطبقة، والتي تشكل ثلاثة اقترابات مترابطة لتحليل النظم السياسية. يتلو ذلك عرضٌ لاقترابات المرحلة السلوكية، والتي تمثلت بالأساس في اقتراب تحليل النظم، الاقتراب البنائي- الوظيفي، اقتراب الاتصال. وينتهي الفصل بمناقشة اقتراب صنع القرار.

جدير بالذكر أن المنهج المستخدم في عرض هذه الاقترابات تمثل في مناقشة المقولات الأساسية لكل اقتراب، وبوجه خاص من خلال التركيز على إسهامات الرواد الأوائل، يلي ذلك تقييمٌ موجز للاقتراب. يقترب متوسط عرض كل اقتراب من العشر صفحات.

من الملاحظ أيضا أن الكتاب يستخدم مصطلح "منهج" بدلا من اقتراب، وكان ذلك سائدا خلال هذه الفترة الزمنية، حيث كان يقال "منهج النخبة"، "منهج الطبقة"، "منهج تحليل النظم"، إلخ، بينما أصبح محل إجماع كبير الآن تسمية هذه المداخل باقترابات دراسة النظم السياسية؛ أما مصطلح "منهج" فهو مصطلح يشير أولا إلى المنهج العلمي في وصف وتفسير الظواهر، بما يشتمل عليه ذلك من طرح تساؤل ذي أهمية، الرجوع إلى الأدبيات وتصنيفها، استخلاص فروض منها، جمع وتحليل البيانات وفقا لتصميم بحثي معين، اختبار صحة الفروض من خلال البيانات التي تم جمعها، ثم التوصل إلى النتائج. يشير مصطلح المنهج أيضا- عند قول الباحثين "منهج الدراسة"- إلى التصميم البحثي المستخدم في اختبار الفروض (تجريبيا كان أو شبه تجريبي)، والإجراءات المستخدمة في جمع وتحليل البيانات (الأدوات) أو ما يمكن أن يطلق عليه مصادر البيانات. أما المعنى الثالث الأكثر عمومية لكلمة "منهج" فهو الطريقة أو الخطوات التي يتم تناول موضوع ما بها، كأن نقول إن منهج هذا العرض يقوم على تقديم ملخص لكل فصل من فصول الكتاب، ثم طرح عدد من الملاحظات العامة حول الكتاب.

ينطلق الكتاب بعد ذلك في مناقشة صلب موضوعات النظام السياسي، والتي تتمثل في بيئة النظام (الجغرافيا، والتاريخ، والسياق الاقتصادي- الاجتماعي، والثقافة السياسية- **الفصل الثالث**)، ومؤسساته الرسمية (الدستور، والبرلمان، والسلطة التنفيذية، ومؤسسة القضاء، والبيروقراطية- **الفصل الخامس**)، وغير الرسمية (جماعات المصالح، والأحزاب السياسية- **الفصل الرابع**). ولم يغفل المؤلف أن يضيف **فصلا للسياسات العامة** تناول فيه تعريف المفهوم، وعملية إعداد السياسات العامة، وأنماطها. وأخيرا، ينتهي الكتاب بفصل عن دور المواطن داخل النظام السياسي، حيث يناقش الفصل التنشئة السياسية، والمشاركة السياسية.

ملاحظات:

- إن أول ما يلفت النظر في هذا الكتاب، وفي كتابات ا.د كمال المنوفي- رحمه الله- جميعها هو قوة الأسلوب اللغوي، واختيار المفردات المناسبة للتعبير عن الأفكار، ناهيك عن الانضباط في قواعد النحو والصرف، وبالرغم من ذلك كله، تظل اللغة سهلة ميسرة يفهمها الجميع، وهذه هي المعادلة الصعبة التي أتقنها أستاذنا الدكتور كمال المنوفي- رحمه الله.
- تم عرض كافة موضوعات الكتاب بشكل مناسب من حيث عمق التحليل وكثافة التناول، فلا يستطيع منتقد أن يقول إن هناك إسهابا غير مطلوب في أي مبحث من مباحث الكتاب، أو إن هناك استطرادا أو لغوا يمكن حذفه، بل إن كل جملة تضيف جديدا إلى القارئ. ومن ناحية أخرى، فإن كل موضوع من الموضوعات التي يغطيها الكتاب، تتم مناقشتها بقدر كبير من التعمق. هذا التوازن الدقيق بين الإيجاز والتفصيل يجعل القارئ يحصل على الفائدة المرجوة دون أن يتسرب إليه الشعور بالملل.
- يعد الكتاب واحدا من المصادر الأساسية المكتوبة باللغة العربية في مقررات مبادئ النظم السياسية المقارنة. يمكن استخدامه ككتاب مدرسي textbook في مقررات البكالوريوس، كما يمكن اعتباره من المصادر المساعدة بالنسبة لمقررات النظم المقارنة على مستوى الدراسات العليا، وعلى وجه التحديد في مرحلة الماجستير، حيث يمد الدارس غير المتخصص بمعلومات ثرية عن المفاهيم الأساسية في الحقل، قبل أن ينتقل إلى قراءات أكثر تخصصا.
- في مقررات النظم السياسية المقارنة، يمكن التمييز بين مقررات تهتم بالأطر النظرية والتحليلية لدراسة السياسة المقارنة، والتي تركز بالأساس على موضوع الاقترابات آنف الذكر، ومقررات أخرى تهتم بدراسة عناصر النظام السياسي (مكوناته). يمكن القول إن الكتاب قد جمع بين المدخلين، فهو يناقش العناصر النظرية المذكورة في ما يربو

عن المائة وعشرين صفحة، في ما يمكن اعتباره كتابا قائما بذاته في نظرية النظم السياسية المقارنة، كما إنه يتناول في ما تبقى من صفحاته مؤسسات النظام الرسمية وغير الرسمية، إلخ. وهو أمر يختصر الطريق على الدارس الذي يريد أن يصل بشكل سريع إلى معلومات عن الموضوعين بشكل ميسر وفي مجلد واحد.

- استخدم المؤلف عددا كبيرا من المراجع العربية والأجنبية لأساطين وعمد حقل النظم السياسية المقارنة وغيره من العلوم أو الحقول المتقاطعة معه كالقانون والاقتصاد والعلاقات الدولية. فمن المتخصصين العرب هناك مراجع للدكاترة إبراهيم درويش، وعلي الدين هلال، وإبراهيم شلبي، وثروت بدوي، ورفعت المحجوب، ورمزي الشاعر، وإسماعيل صبري مقلد، ورياض الشيخ. ومن غير العرب هناك مراجع لجابريل ألموند، ودافيد أبتر، وجيمس بيل، وروبرت دال، ورالف دارندورف، وكارل دويتش، وموريس ديفرجيه، ودافيد إيستون، وصمويل هنتنجتون، وهارولد لاسويل، وسيمور مارتن ليبست، وروي ماكريدس، ومانكور أولسن، ولوسيان باي، وغيرهم.
- الاهتمام بتخصيص فصل بكامله لمناقشة السياسات العامة، يدل بشكل قطعي على أن هذا الموضوع يعد أحد المباحث الأساسية لحقل النظم السياسية المقارنة، وليس حقلا مستقلا بذاته.

والخلاصة، إن هذا الكتاب هو قطعة فريدة لا غنى عنها في مكتبة أي دارس عربي للعلوم السياسية بشكل عام، وللنظم السياسية المقارنة بشكل خاص. هو كتاب مدرسي بامتياز، موجه بالأساس للدارسين في مرحلة البكالوريوس، كما إنه يصلح كمصدر مساعد في مرحلة الدراسات العليا، ويصلح أيضا في برامج الماجستير المهنية التي توسعت فيها الكلية مؤخرا.

ثانيا– في مناهج البحث في العلوم السياسية:

لقد تميزت التجربة الأكاديمية والبحثية لأستاذنا الدكتور كمال المنوفي رحمه الله بالثراء والتنوع، فقد جمع بين إتقان الأدوات النظرية والميدانية. وقد قدم الدكتور كمال المنوفي عام 2006 خلاصةً ميسرةً لخبرته البحثية الواسعة، وذلك في كتاب "مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة"، وهو أحد أهم المراجع المدرسية المبسطة textbook التي تعين الباحث المبتدئ على فهم خطوات إجراء البحث العلمي سواء بالاعتماد على مصادر مكتبية أو ميدانية أو الجمع بينهما.

لا شك أن دراسة أي علم لا تكتمل إلا بدراسة مناهج وأساليب البحث الخاصة به، حتى يستطيع الدارس تقييم وفهم أصول النظريات التي يدرسها، ويتمكن بدوره من إجراء الأبحاث الخاصة به. وفي مجال العلوم السياسية، يتعرض الطالب لمفاهيم عديدة مثل القوة والسلطة والنظام، ولظواهر معقدة ومتشابكة مثل الثورات والحروب والمشاركة السياسية والتحالفات...إلخ؛ وبالتالي فلا غنى للطالب عن فهم الطرق المثلى لطرح التساؤلات العلمية واتباع الأساليب المنهاجية حتى يصل إلى نتيجة علمية منضبطة حول الظواهر التي تثير اهتمامه.

ومن هنا، فقد سعى الدكتور كمال المنوفي في هذا الكتاب إلى وضع حجر الأساس في منهجية البحث العلمي في علم السياسة. يستعرض كتاب "مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة" خطوات البحث العلمي بداية من وضع السؤال حتى كتابة الورقة البحثية، بطريقة سهلة ومبسطة، وبدون التعرض للجدالات الفكرية أو المنهجية في داخل العلم. وقد راعى الكاتب أيضًا مخاطبته لطلاب العالم العربي، فنجد الأمثلة التي يضعها الكاتب مرتبطة جميعها بالسياقات العربية المختلفة، وهو ما يمنح الطالب العربي– بلا شك– فهمًا أفضل لخطوات البحث العلمي في واقعٍ ملموس ومألوف له.

يبدأ الكتاب **بفصل تمهيدي** حول ماهية علم السياسة وأساليب المعرفة الخاصة به، حيث يتناول الكاتب بشكل وجيز تطور العلوم السياسية أو ما سمَّاه "الدراسة العلمية للسياسة" بداية من المنظور الفلسفي المعياري، ثم المنظور القانوني الدستوري، ووصولًا إلى المنظور العلمي البراجماتي التعددي. كما يتناول الفصل الجدال بين التقليديين والسلوكيين، ثم ينتهي بالإشارة إلى غايات البحث العلمي ما بين بناء النظرية وخدمة المجتمع.

ينتقل الكتاب في ما بعد إلى خطوات البحث العلمي، ويتم تناول كل خطوة في فصل على حدة. يأتي **الفصل الأول** ليتناول الأطر التحليلية الأكثر استخدامًا في تحليل الظواهر السياسية (في ذلك الوقت) وهي: المنهج المؤسسي، نظرية الجماعة، تحليل النظم، النظرية البنائية–الوظيفية، منهج الاتصال، منهج صنع القرار والتحليل الطبقي. وقد رتب الكاتب المناهج في عرضه ترتيبًا زمنيًا، حيث اهتم الكاتب بعرض نقاط القوة لكل منهج ونقاط الضعف التي يأتي المنهج اللاحق له ليعالجها، وهو في ذلك لا يزال يسعى إلى تقديم رؤية شاملة لكن واضحة للقارئ، حيث راعى الدكتور كمال المنوفي أن الطالب الذي يطلع على كتابه لا يزال في بداية دراسته للعلوم السياسية، وقد يواجه صعوبة في اختيار المنهج/ الاقتراب المناسب لدراسته أو قد يعجز عن فهم ضرورة وجود مناهج عدة للدراسة.

يتطرق الكاتب في **الفصل الثاني** إلى مشكلة البحث، وهي بمثابة الخط الذي يصل بين جميع أجزاء البحث. ويتناول الفصل إشكاليتين رئيسيتين في البحث: الاختيار والتحديد. استعرض المؤلف الطرق المختلفة لاختبار المشكلة مثل الملاحظة والاشتراك في الندوات واختيار المواضيع المشتركة مع علوم اجتماعية أخري...إلخ. ثم تناول معايير الاختيار، ثم كيفية تحديد المشكلة البحثية أي كيف يستطيع الباحث الانتقال من موضوع أو لغز يثير فضوله إلى سؤال بحثي علمي يمكن دراسته والإجابة عليه بطريقة علمية. وقد اهتم المؤلف في هذا

الفصل بإعطاء قائمة بأهم المجلات العلمية باللغة العربية والإنجليزية لمعاونة القارئ في العثور على مصادر علمية يستقي منها مشكلته البحثية.

في **الفصل الثالث**، يشرح الكاتب في المبحث الأول الطريقة الصحيحة لوضع الفروض والوظيفة الأساسية للفروض في البحث العلمي. ثم ينتقل الكاتب في المبحث الثاني إلى موضوع المتغيرات، فيعرف أنواعها الأربعة: المستقل، التابع، الوسيط، والمسبب. أما المبحث الثالث، فيتناول تعريف المفاهيم ما بين التعريف النظري والتعريف الإجرائي، وقد اهتم الكاتب بتفصيل شروط وضع التعريف الإجرائي وإعطاء نماذج مختلفة لظواهر يتم تعريفها إجرائيًا مثل المشاركة السياسية، والحزب السياسي، والهوية الوطنية، والاقتدار السياسي.

وبعد إرساء قواعد وضع المشكلة البحثية وصياغة الفروض، يقدم الكتاب في **فصله الرابع** التصميم البحثي للدراسة الميدانية. وقد عرض الكتاب بشكل واضح ووافٍ الأنواع المختلفة للعينات، ثم عرض التصاميم البحثية المختلفة: التصميم القبلي–البعدي باستخدام مجموعة واحدة، التصميم الاستاتيكي القائم على المقارنة بين مجموعتين، التصميم الكلاسيكي القبلي–البعدي باستخدام مجموعة تجريبية وضابطة، تصميم الأربع مجموعات الخاص بسولومون، تصميم السلاسل الزمنية، التصميم القبلي–البعدي باستخدام مجموعة واحدة وبيانات سابقة، وأخيرًا تصميم دراسة الحالة. يلي ما سبق **الفصل الخامس** الخاص بطرق جمع البيانات، ويفرق الكاتب بين البيانات التي يجمعها الباحث بنفسه، والبيانات المكتبية الموجودة بالفعل. وفي الأولى، يشرح الكاتب طرق عمل الاستبيان والمقابلة والملاحظة، ويستفيض في تحليل خطوات إجراء كل منها.

ثم يتناول **الفصلان السادس والسابع** تحليل ومعالجة البيانات من حيث التفريغ، والوصف، والتحليل الإحصائي. أما **الفصل الثامن** فيتناول كتابة وتنظيم البحث بشكل يعبر

عن جودة وأصالة البحث، ويُختتم الفصل بنموذج عن تقرير من بحث عن الوضع المهني ووسائل الإعلام في الريف المصري. وفي نهاية الكتاب، وضع الكاتب ملحقات لنماذج استدلالية عن خطوات البحث التي تم شرحها في ما سبق، فنجد استمارة بحث حول الإسلام في إطار بحث حول الإسلام والتنمية في القرية المصرية، وتقريرا نقديا حول بحوث الاتصال الريفي في مصر، ومعجما إنجليزيا حول المصطلحات الواردة بالكتاب.

ملاحظات:

– يمثل هذا الكتاب إضافة مهمة إلى المكتبة العربية لدارسي العلوم السياسية، فالدكتور كمال المنوفي، كعادته، قدم شرحًا وافيًا بلغة عربية وعلمية منضبطة، وفي نفس الوقت سهلة وبسيطة. وقد راعى الدكتور كمال أن قارئ كتابه يكون في الغالب طالبا مبتدئا، فأعطى العديد من الأمثلة لكل خطوة من خطوات البحث العلمي. وقد اهتم الدكتور كمال بإعطاء أمثلة من الواقع العربي، بل ومن واقع الأبحاث التي قام بها حول الريف والثقافة السياسية الريفية.

– اهتم الكتاب بعرض الأساليب الكمية والكيفية بنفس قدر الاهتمام والتوضيح، دون تحيز أو أفضلية لأسلوب معين لجمع وتحليل البيانات. وكما اعتدنا دائمًا من الدكتور كمال وأعماله المختلفة حول قضايا المجتمع (مثل أبحاثه حول المرأة، والإصلاح الإداري، ودور الجامعة في الثقافة السياسية...إلخ)، فإن الكتاب يقدم دعوة واضحة في فصله التمهيدي إلى وضع الأبحاث في خدمة مشاكل المجتمع وقضاياه، وليس فقط للحصول على الدرجات العلمية والترقيات الوظيفية. ونرى صدى هذه الدعوة في الأمثلة والنماذج التي يقدمها الكتاب في مختلف الفصول.

الخلاصة: هذا الكتاب، مثل باقي الكتابات النظرية للدكتور كمال المنوفي، يشكل جزءًا أساسيًا من مكتبة طالب العلوم السياسية؛ بطبيعة الحال، سيحتاج الطالب للرجوع إلى كتب

أخرى عن البحث العلمي من أجل الاطلاع على الاقترابات الجديدة وأساليب البحث الحديثة التي ظهرت مؤخرًا، إلا إن الكتاب يقدم عرضًا وافيًا لأساسيات البحث العلمي وخطواته. في الختام، فإن الكتب المدرسية حول منهجية البحث ليست مجرد مجموعات من المبادئ الأكاديمية الجافة، إنما هي بمثابة نقطة انطلاق لرحلة ناجحة في البحث السياسي. ينجح كتاب الدكتور كمال المنوفي رحمه الله في تزويد الباحثين بأدوات التفكير النقدي، والخبرة المنهجية، وفهم عملية البحث، لضمان إنتاج معرفة سياسية موثوقة وثاقبة.

ثالثا– في دراسات الثقافة السياسية والتنمية الريفية:

لقد كان الدكتور كمال المنوفي رحمه الله مثالًا للباحث المرتبط بمجتمعه، المنصت لهمومه وقضاياه ذات الأولوية. وقد كان انتماؤه لقسم العلوم السياسية سببًا لتعزيز ارتباطه بجذوره الريفية وليس الانقطاع عنها. وقد كانت رسالته للدكتوراه عن الثقافة السياسية للفلاحين المصريين مثالا واضحا على هذا الأمر، بل وقد اعتبرت إحدى أهم الدراسات الرائدة في مجال الثقافة السياسية والتنمية الريفية في مصر؛ حيث جمعت بين التأصيل النظري الثري من ناحية، والدراسة الميدانية المعمقة من ناحية أخرى، وذلك بالاعتماد على أدوات متنوعة لجمع المادة الميدانية بين الاستبيان والاستبار والمقابلات المعمقة، في إطار من الدقة البحثية والمنهاجية يجعلها من أهم الإسهامات في هذا المجال.

وتتكون الرسالة من بابين رئيسيين، يسبقهما مقدمة نظرية ومنهاجية، وتلحقهما خاتمة. تتناول المقدمة النظرية والمنهاجية التعريف بموضوع الدراسة وأهميته من خلال توضيح الأبعاد الثقافية والاجتماعية لعملية التنمية في الدول النامية بشكل عام ومصر بشكل خاص، كما توضح الإطار المنهجي للدراسة على المستوى النظري والتطبيقي، حيث يتم التركيز على المفاهيم الرئيسية للدراسة وهي الثقافة السياسية والفلاحين.

وفي ما يتعلق بالثقافة السياسية، فقد تناولت المقدمة عرضًا نقديًا لمختلف تعريفات المفهوم، ثم تم طرح المفهوم الذي تنبني عليه الدراسة، إلى جانب توضيح بنيان الثقافة السياسية في المجتمع بما يحويه من ثقافات فرعية، ومضمون تلك الثقافة من خلال تحليل أبعادها الستة (الحرية والإكراه، الشك والثقة، الخنوع والمقاومة، التدرج والمساواة، الدينية والعلمانية، الولاء المحلي والولاء القومي)، هذا إلى جانب بيان أدوات التنشئة السياسية باعتبارها أحد محددات تكوين الثقافة السياسية لأي مجتمع. كما تناولت الرسالة مفهوم الفلاحين من خلال عرض نقدي لإسهامات مختلف المفكرين، وبيان الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمفهوم، وأبعاده القانونية في الحالة المصرية، ثم توضيح المفهوم الذي تتبناه الدراسة.

يركز **الباب الأول** من الرسالة على دراسة الثقافة السياسية التقليدية للفلاحين المصريين، وذلك من خلال تناول أبعاد الثقافة السياسية على مدار ستة فصول، استنادًا إلى إطار تحليلي يشمل العوامل المشكلة والخصائص الثقافية لكل بعد منها.

يتناول الفصل الأول الفلاح بين الإكراه و الحرية، بحيث تركز العوامل المشكلة على الإطار الجغرافي: النيل وطبيعة الإقليم ونمط السكنى، والإطار التاريخي: الملكية الزراعية والاستبداد، والدين: المفهوم الإسلامي للسلطة؛ أما الخصائص الثقافية فتركز على عبادة السلطة، تشخيص السلطة، فقدان روح المبادرة والشعور بالعجز عن تغيير الواقع، تقديس الوظيفة الحكومية. أما الفصل الثاني فيتناول الفلاح بين الشك والثقة، بحيث تركز العوامل المشكلة على الإطار التاريخي: خصائص الأداة الحكومية، والتنشئة العائلية؛ أما الخصائص الثقافية فتركز على النأي عن السلطة، النفور من التجنيد، ضعف الاستجابة لبرامج الحكومة في الريف، المكر والغموض.

ويتناول الفصل الثالث الفلاح بين الخنوع والمقاومة، بحيث تركز العوامل المشكلة على الإطارين الجغرافي والتاريخي بالإضافة إلى الدين من خلال التعرض للمفهوم الإسلامي لمقاومة الطغيان والظلم؛ أما الخصائص الثقافية فتركز على مظاهر المقاومة من خلال دراسة المقاومة السلمية مثل التخلي عن الأرض، هجر القرى، الرهبنة والتصوف، النكتة والشكوى، إلى جانب دراسة المقاومة العنيفة. أما الفصل الرابع فيتناول الفلاح بين التدرج والمساواة، بحيث تركز العوامل المشكلة على الإطار التاريخي: البناء الطبقي في الريف، الدين: المفهوم الإسلامي للمساواة، التنشئة العائلية؛ أما الخصائص الثقافية فتركز على التمييز الاجتماعي على أساس: الثروة، السن، الجنس، الأصل، المهنة.

وفي ما يتعلق بالفلاح بين الدينية والعلمانية، فيتناولها الفصل الخامس، بحيث تركز العوامل المشكلة على الإطارين الجغرافي والتاريخي، والتنشئة العائلية، والدين؛ أما الخصائص الثقافية فتركز على التدين، القدرية، الإيمان بالأولياء والقديسين، الربط بين الدين والسياسة. ويتناول الفصل السادس الفلاح بين الولاء المحلي والولاء القومي، بحيث تركز العوامل المشكلة على الإطارين الجغرافي والتاريخي، والتنشئة العائلية، ثم يتم التعرض لأبعاد ومظاهر الولاء المحلي للعائلة والقرية، فالولاء القومي.

أما **الباب الثاني** فيتناول الثقافة السياسية المتغيرة للفلاحين المصريين، فعلى مدار ثلاثة فصول، تتم دراسة هذا التغير على المستوى القومي من خلال تحليل دور ثورة يوليو 1952 في هذا التغير، ثم دراسته على نطاق القرية محل الدراسة، ثم عرض ومناقشة النتائج.

يأتي الفصل الأول بعنوان: ثورة 23 يوليو وتغيير الثقافة السياسية للفلاحين، وذلك من خلال التركيز على الإصلاح الزراعي (دوافعه، ومضمونه، وآثاره)، وتنمية المجتمعات المحلية، والحكم المحلي، والتغيير الثقافي الموجه، وذلك بدراسة دور كل من المساجد، والتنظيم السياسي، والجيش، وأدوات الاتصال الجماهيري، والكاريزما.

ويأتي الفصل الثاني بعنوان"الثقافة السياسية المتغيرة لدى عينة من الفلاحين المصريين: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية"، وذلك من خلال التعرف على المجالين الجغرافي والبشري للدراسة، وهو ما تطلب تناول عدة نقاط:1- تاريخ وموقع القرية، 2- توزيع سكان القرية حسب: السن، التعليم، الحالة الزواجية، الديانة، المهنة، النشاط الاقتصادي، 3-الحيازة الزراعية والبناء الطبقي، 4- الحياة الاجتماعية والدينية، 5- البناء الإدراي، 6- التنظيم السياسي والحكم المحلي. هذا إلى جانب توضيح عينة الدراسة من حيث الحجم وطريقة الاختيار والخصائص (الحالة الزواجية، الحالة التعليمية، قراءة الصحف، حيازة الراديو والاستماع إليه، حيازة التليفزيون ومشاهدته، التردد على المدينة، الخدمة العسكرية). ويُختتم الفصل بتناول أدوات جمع المعلومات التي اعتمدت عليها الدراسة وهي: الاستبيان بالمقابلة، الملاحظة بالمشاركة، الإخباريون.

أما الفصل الثالث، فجاء بعنوان "الثقافة السياسية المتغيرة لدى عينة من الفلاحين المصريين: نتائج الدراسة الميدانية"، وقد ركز على عرض النتائج في ما يتعلق بثنائيات قيم الثقافة السياسية التي تم تناولها في الباب الأول وهي: الإكراه والحرية، الشك والثقة، الخنوع والمقاومة، التدرج والمساواة، الدينية والعلمانية، الولاء المحلي والولاء القومي، ويختتم الفصل بمناقشة وتفسير النتائج.

ملاحظات:

- يُعد هذا المؤلَّف مرجعًا رئيسيًا في مجال دراسات الثقافة السياسية بشكل عام والدراسات الريفية بشكل خاص، و يمكن اعتباره من الكتابات المؤسسة لهذه الحقول المعرفية البينية في مصر والعالم العربي، بشكل يحث كل باحث مهتم بتلك الحقول أن يعتمد عليه على المستويين النظري والتطبيقي.

- يتميز المؤلَّف بالدقة والصرامة المنهاجية والمعرفية، والتماسك بين إطاريه النظري التطبيقي، فجُل الأفكار والمفاهيم التي تم تناولها في الشق النظري والمنهاجي تم الاستعانة بها والقياس عليها في الشق التطبيقي والميداني، كما تم التأكيد على عدم صلاحية النتائج للتعميم على قرى الريف المصري بشكل عام نظرًا لوجود اختلافات سياقية بينها، وإنما يُمكن الاسترشاد بها تطبيقًا على القرى المشابهة لحالة الدراسة فقط.
- لا يكتفي المؤلف بتقديم دراسة وصفية، رغم أهمية ذلك في المؤلفات المستكشِفة والرائدة، وإنما قدم المعرفة المنتجة في إطار تحليلي مقارن، بين الثقافة السياسية التقليدية للفلاحين المصريين في مرحلة ما قبل ثورة يوليو 1952 من ناحية، وبين ما اعترى تلك الثقافة من تغير بعد هذه الثورة، مع بيان العوامل المشكلة والخصائص الثقافية وأدوات التغيير والتوجيه.
- قدم المؤلَف عرضًا نقديًا للكتابات السابقة حول الموضوع، على ندرتها، وهو أمر اضطر الباحث للاستعانة بمصادر بينية كثيرة مع الحرص على تحري الدقة والمصداقية فيها، إلى جانب حرصه على إعادة تعريف المفاهيم الرئيسية والمفاهيم المفسرة لتتلاءم مع سياق الدول النامية بشكل عام وسياق المجتمع المصري بشكل خاص.

الخلاصة: لقد قدم الدكتور كمال المنوفي رحمه الله للمكتبة العربية في هذا المؤلَف اللبنات الأول لمجموعة من أهم الفروع المعرفية البينية لحقل النظم المقارنة، وذلك في تفاعله مع علومٍ اجتماعيةٍ أخر، فرع الثقافة السياسية، وفرع الدراسات الريفية، وفرع التنمية السياسية، وذلك على مستوى المعرفة النظرية والدراسة الإمبريقية، ما يجعل هذا المؤلَف مقياسًا مرجعيًا لدراسة الثقافة السياسية في الريف المصري؛ فرغم ما اعتراه من تغيرات هيكلية بدلت بعض ملامحه التقليدية، ورفعت مستوى المدينة فيه بشكل غير مسبوق، مازال بإمكاننا الاستناد إلى الرؤية

التي قدمها أستاذنا الدكتور كمال المنوفي في هذه الدراسة لفهم كثير من الظواهر المستحدثة في الريف المصري، خاصة في ما يتعلق بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية على المستوى القومي، ومدى استيعابها لهذا التباين بين قراه في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العامة الموجهة له.

أجندة بحثية على مستوى الموضوعات والمناهج:

لقد قدم الأستاذ الدكتور كمال المنوفي رحمه الله إسهامات أصيلة في موضوعات شتى، يمكن البناء عليها لتقديم أجندة بحثية ترتبط بالسياق الراهن على مستوى الموضوعات والمناهج.

على مستوى الموضوعات:

- قدم الأستاذ الدكتور كمال المنوفي رحمه الله دراسة مقارنة عن الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، وذلك باعتبار ثورة 23 يوليو 1952 هي نقطة الصفر في المقارنة، لأنها كانت حدثًا محوريًا في تاريخ المجتمع المصري بشكل عام والريف بشكل خاص. ويمكن الاستفادة من الأفكار والأدوات المستخدمة في هذا الصدد لدراسة التغيرات الاجتماعية بشكل عام والتغيرات في الثقافة السياسية بشكل خاص، وذلك باعتبار الاحتجاجات العربية الأخيرة من 2010 وما تلاها هي نقطة الصفر في المقارنة، وذلك مع مراعاة عدم وجود قيادة منظمة أو أيديولوجية واضحة لتلك الاحتجاجات.
- يمكن دراسة الاستمرارية والتغير في: 1- وسائل التنشئة السياسية، والتي تناولها ا.د. كمال المنوفي في الشقين النظري والإمبريقي، حيث ركز على: المساجد، ووسائل الاتصال الجماهيري، والجيش، والتنظيم السياسي، والكاريزما. 2- عوامل تشكيل الثقافة السياسية للفلاحين، حيث ركز ا.د. كمال المنوفي على الإطارين الجغرافي والتاريخي، وعلى الدين والتنشئة العائلية؛ ويمكن تحديث تلك العوامل

بإضافة الهجرة الداخلية والخارجية، وتطبيق السياسات النيوليبرالية على مدى زمني طويل، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي المتسارع في وسائل الاتصال.

على مستوى المناهج والمفاهيم:

- تميزت إسهامات الدكتور كمال المنوفي رحمه الله بتبنيها للتقاليد السلوكية، على مستوى المناهج والاقترابات والأدوات، فقد قدم مؤلفات رصينة في هذا الصدد، منها ما يخاطب الدراس المتخصص والباحث المتمكن مثل كتاب أصول النظم المقارنة والذي يعرض لأهم اقترابات المرحلة السلوكية وما قبلها بشيء من التفصيل النظري والمنهاجي، ومنها ما يخاطب الطالب المبتدئ والباحث غير المتخصص مثل كتاب مقدمة في مناهج وطرق البحث، والذي يعرض هذه الاقترابات بشكل مبسط وفي إطار خطوات تطبيقية واضحة دون الخوض في الجدالات النظرية. وفي دراسته للثقافة السياسية للفلاحين المصريين، أرى أن أستاذنا الدكتور كمال المنوفي درس موضوعات غير نظمية بالأساس ولكن من خلال اقترابات نظمية وأدوات كمية، الأمر الذي يعكس بروز التقاليد السلوكية في تلك الفترة. وفي هذا الصدد تدعو الورقة إلى البناء على إسهامات د.كمال رحمه الله في هذا المجال، من خلال إنتاج كتب دراسية مبسطة حول أهم الاقترابات والمفاهيم السائدة في المرحلة مابعد السلوكية.
- في رسالته عن الثقافة السياسية، قدم الدكتور كمال المنوفي إعادة بناء لمفهوم الفلاح ليتناسب مع سياق الدولة النامية عامة، ومصر خاصة. وقد تضافرت العديد من العوامل التي دعت إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الفلاح في العقدين الأخيرين، وذلك مع ارتفاع مستوى المدينة في الريف المصري دون أن يرتبط ذلك بتحسين جودة الخدمات، إلى جانب الفصل بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية، بشكل أدى إلى وجود زراعة بلا فلاحين، وإلى تغير الملامح التقليدية لكثير من

القرى بشكل غير مسبوق. في هذا السياق، وفي محاولة بعض الكتابات اقتفاء مشاركة الفلاحين في الاحتجاجات العربية الأخيرة، كان هناك تأكيد على عدم صلاحية التقسيم الإداري للدولة لتعريف ماهية الريف والفلاح، وضرورة وضع معايير جديدة اقترب بعضها مما طرحه الدكتور كمال في رسالته، مثل الارتباط بالأرض الزراعية، واختلف بعضها عنه في ما يتعلق بضرورة وجود نمط معيشي يختلف عن الحياة في الحضر؛ حيث ترى بعض الكتابات أن المعيار الأهم في تعريف الفلاح هو علاقته المكثفة مع الأرض الزراعية دون اشتراط الإقامة في الريف بمعايير التقسيم الإداري، فكثير من سكان هذا الريف لا يعمل بالزراعة وليس له أي علاقة بالأرض الزراعية على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، بينما يرتبط بعض قاطني المدن بالأرض الزراعية بشكل اجتماعي وثقافي مكثف[2].

وقد برزت هذه الكتابات في إطار الكشف عن مساهمة الفلاحين في الاحتجاجات العربية الأخيرة كما سبقت الإشارة، خاصة في الحالتين المصرية والتونسية، رغم الاختلاف في كيفية اندلاعهما، فالثورة التونسية بدأت من الريف المهمش إلى المركز، فيما بدأت الثورة المصرية من المركز ثم انضمت لها بعض الأقاليم. ورغم أن هذا يصدق على المشهد الثوري الحضري اللحظي، إلا إن بعض الدراسات ترى أن العامل المكاني في الحالة المصرية لم يكن مرتبطا بتباينات الثروة بقدر ارتباطه بعملية مدينة الريف المصري، حيث ترجع جذور الثورة إلى الاحتجاجات العمالية والريفية في بداية الألفية، حيث كانت مراكز الاحتجاج العمالي أقرب للمناطق الريفية من القاهرة (إضرابات عمال المحلة)، بينما يرجع

[2] المولدي الأحمر، "الفلاحون التونسيون والثورة"، الديمقراطية، مج17، ع 67، يوليو2017. ص ص155-162.

البعض جذورها لأحداث أبعد، وهي الانتفاضات الريفية المقموعة ضد تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر3.

- يمكننا أيضًا البناء على الأسس التي أرساها ا.د. كمال المنوفي في دراسة الثقافة السياسية، وذلك باعتبارها جزءًا من السياسة التحتية low politics، أو سياسة الناس العاديين، خاصة في ما يتعلق بالبعد الخاص بالخنوع والمقاومة؛ ويمكن توضيح ارتباطه بعدد من الكتابات السابقة حول المقاومة اليومية أو الصامتة (كتابات جيمس سكوت) والكتابات الأحدث حول اللاحركات الاجتماعية (آصف بيات، عبد الملك سايمون، مارينا سيترين).

- كما تقترح الورقة تقديم إعادة قراءة للواقع السياسي العربي والمصري من هذا المنطلق، خاصة بعد الاحتجاجات العربية، والتي اندلعت بسبب احتجاج بائع متجول، وهو أمر جدد الاهتمام بضرورة دراسة كيفية احتلال البسطاء للفضاءات العامة، وممارستهم للسياسة بأدوات وقيم ثقافية تختلف عن الممارسة المؤسسية النظمية بشكل كبير، وهو أمر يكشف للباحث ولصانع القرار عن الكثير من

---

[3] لمزيد من التفاصيل انظر:

1- صقر النور، سياسات التنمية الريفية والزراعية في مصر، مساراتها التاريخية وآثارها في الفلاحين، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مج3، ع 10، صيف 2014. ص ص 103-119.

2- ----------، الفلاحون والثورة في مصر: فاعلون منسيون، المستقبل العربي، مج 37، ع 427، سبتمبر 2014. ص ص 28-43.

3- Reem Saad, , Before the spring: shifting patterns of protest in rural Egypt, in: Amal Ghazal & Jens Hanssen(editors), The oxford Handbook of contemporary middle Eastern and north African history, Oxford university press. 2015**.**

ديناميات التفاعل في المجتمعات الريفية والمحلية، وكيفية تأثير ذلك على الاستجابة لبرامج الحكومة في الريف، تلك البرامج التي تم التوسع فيها على نحو غير مسبوق في مصر على الأقل (مبادرة حياة كريمة).

قائمة بأهم كتاباته رحمه الله:

إن القائمة الكاملة لأعمال الدكتور كمال المنوفي لن تسعها الصفحات القليلة التي نستعرض فيها تراثه، إلا إن العينة التالية تكفي لإبراز كثافة إنتاجه العلمي؛ فقد تعددت مؤلفاته بين الكتب والتقارير والندوات، كما تناولت مواضيع سياسية المختلفة. كما أن الدكتور كمال المنوفي رحمه الله قد تعاون مع العديد من الباحثين كمؤلف أو محرر، كما أنه اشترك في العديد من المؤلفات التي تتجاوز موضوعاتها العلوم السياسية البحتة إلى موضوعات بينية مع علم الاجتماع أو الإدارة المحلية أو السياسات العامة. وأخيرًا، أشرف الدكتور رحمه الله على عدد ضخم من رسائل الماجستير والدكتوراة، مما ساهم في نقل علمه الوفير إلى أجيال جديدة من دارسي العلوم السياسية. ويبقى لنا هذا التراث كعلم ينتفع به طلاب العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بشكل عام، وكمثال لأستاذ دائم الانخراط مع مشاكل وقضايا مجتمعه ووطنه.

1. الكتابات النظرية في العلوم السياسية

كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية**، الكويت، وكالة المطبوعات، 1985.

_____، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

_____، **مقدمة في مناهج وطرق بحث في علم السياسة**، الجيزة، جامعة القاهرة، 2006.

كمال المنوفي وإبراهيم عرفات، **مقدمة في علم السياسة**، القاهرة، 1998.

2. الكتابات في الثقافة السياسية

كمال المنوفي، **الفلاح المصري ومبدأ المساواة**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1978.

_____، **الثقافة السياسية المتغيرة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 1979.

_____، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**، لبنان، دار ابن خلدون، 1980.

_____، **الثقافة السياسية ومستقبل الوحدة الإفريقية**، القاهرة، الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2004.

علي الدين هلال وكمال المنوفي (محررًا)، **التعليم والتنشئة السياسية في مصر**، الجيزة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994.

كمال المنوفي وحسنين توفيق، **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير**، أعمال المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، الجيزة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994.

كمال المنوفي وآخرون، مصطفى كامل السيد (محررًا)، **حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996.

كمال المنوفي وعلي المسيري، **دور الجامعات في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية**، القاهرة، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، 2007.

كمال المنوفي (محررًا)، **الجامعة وبناء المواطنة في مصر**، القاهرة، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2007.

كمال المنوفي وأحمد عبد الونيس شتا، **دور المثقف العربي في تنمية المجتمع**، الدوحة، وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2010.

3. الكتابات العملية في موضوعات النظم السياسية المقارنة

كمال المنوفي، **الحكومات الكويتية**، حولي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1985.

_____، **الإسلام والتنمية: دراسة ميدانية**، القاهرة، وكالة المطبوعات، 1985.

_____، **المرأة المصرية في الخطاب السياسي وفي السياسات الحكومية**، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، 2005.

أسامة النجار وآخرون، كمال المنوفي (محررًا)، **قضايا البيئة في مصر بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية**، الجيزة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2003.

كمال المنوفي وجابر سيد عوض (محرران)، **النموذج الماليزي للتنمية**، الجيزة، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005.

جابر سيد عوض، هدى ميتكيس وكمال المنوفي (محررًا)، **الأطلس الماليزي**، الجيزة، جامعة القاهرة، 2006.

كمال المنوفي وأحمد عبد الونيس شتا (محرران)، **دراسة مسحية للبحوث والدراسات المتعلقة بتمويل المشروعات متناهية الصغر في مصر**، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2008.

محمد زاهي مغربي، يوسف الصواني وكمال المنوفي، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006.

4. الكتابات في موضوعات الإدارة العامة

كمال المنوفي (محررًا)، **الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية**، الجيزة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001.

كمال المنوفي، **تفعيل دور الجامعات الأهلية في إطار السياسات العامة**، الجيزة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005.

فادية عبد السلام وآخرون، كمال المنوفي (محررًا)، **علاقات العمل في ظل التحولات السياسية والاقتصادية: السياسات والآليات**، الجيزة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

محمد شتا، أحمد اسماعيل وكمال المنوفي (محررًا)، **تجارب ناجحة في التنمية المحلية: مع التركيز على مسابقة التميز بين المدن والقرى المصرية**، الجيزة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

5. الإشراف على الرسائل العلمية

أماني مسعود الحديني، **الأبعاد السياسية لهجرة المصريين للبلاد العربية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1991.

إسلام حجازي، **مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية المصرية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

دعاء أحمد محمد هادي، **أثر المتغيرات القبلية والحربية على الانتخابات النيابية في الجمهورية اليمنية**، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

أماني عبد الهادي، **الحكم الرشيد ونوعية الحياة. دراسة للحالة المصرية**، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010.

عبد الله عبد العاطي الفرجاني، **البعد الديني في السياسية الخارجية الليبية**، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011.

عمير يحيى الفرا، **تجربة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال**، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.